

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

مؤشرات تحقيق العدالة المعلوماتية والاجتماعية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر (تحت شعار من أجل جزائر رقمية 2030): دراسة تحليلية نقدية

Indicators of Achieving Information and Social Justice within the National Strategy for Digital Transformation in Algeria (Towards a Digital Algeria 2030): A Critical Analytical Study

د/ لزهري بوشارب بولوداني . Dr. lezhar bouchareb bouloudani

جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات والتوثيق

Lecturer, Badji Mokhtar University – Annaba, Faculty of Humanities and Social Sciences,
Department of Library and Information Science
Lezhar.bouchareb-bouloudani@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2026/07/15

تاريخ القبول: 2026/01/08

تاريخ الاستلام: 2025/09/28

ملخص:

في إطار سعي الجزائر لتحديث مؤسساتها عبر تبني الرقمنة، أطلقت منتصف ماي 2025 الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "من أجل جزائر رقمية 2030"، بإشراف المحافظة السامية للرقمنة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه الاستراتيجية لرصد مؤشرات تحقيق العدالة الرقمية، اجتماعياً ومعلوماتياً، بما يضمن المساواة في الوصول إلى الخدمات والمعرفة الرقمية. وتخلص الدراسة إلى أن الرؤية طموحة، لكنها تواجه تحديات واقعية أبرزها: قصر الفترة الزمنية، وضعف الجاهزية من حيث البنى التحتية، والكوادر البشرية، والإطار القانوني، ومستوى الحوكمة. وكنتيجة رئيسية فإن ضمان نجاح رؤية الجزائر الرقمية آفاق سنة 2030 يرتبط بفعالية تعزيز الاستثمار، محاربة الأمية الرقمية، وضمان حماية البيانات الشخصية.

الكلمات المفتاحية:

الاستراتيجية الوطنية الجزائرية . التحول الرقمي . العدالة الرقمية . البنية التحتية الرقمية . دراسة نقدية تحليلية .

Abstract:

As part of Algeria's efforts to modernize its institutions through the adoption of digitalization, the National Digital Transformation Strategy, "For a Digital Algeria 2030," was launched in mid-May 2025 under the supervision of the High Commission for Digitalization. This study aims to analyze this strategy by identifying indicators for achieving digital justice, both socially and informationally, in a way that ensures equality in access to digital services and knowledge. The study concludes that the vision is ambitious; however, it faces realistic challenges, most notably the short timeframe and insufficient readiness in terms of infrastructure, human resources, the legal framework, and the level of governance. As a key outcome, ensuring the success of Algeria's Digital Vision: Horizons 2030 depends on the effectiveness of strengthening investment, combating digital illiteracy, and ensuring the protection of personal data.

Keywords:

Algerian National Strategy ; Digital Transformation ; Digital Justice ; Digital Infrastructure ; Critical Analytical Study.

مقدمة:

بومدين USTHB، هذه الإجراءات سمحت للجزائر أن تحوز على رأس مال بشري ومؤسستي مكنها من تكوين إطارات يعملون حالياً في أرقى المؤسسات العالمية، كما مكنها من تطوير البنى التحتية في مجال الإعلام الآلي من خلال ظهور عدة مؤسسات على رأسها المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي ENSI، كلفت بتقديم الخدمات المتعلقة بهندسة الإعلام الآلي والبرمجيات وتسيير المؤسسات ذات العلاقة بذلك، حيث تمكنت الجزائر من تصنيع الحواسيب المصغرة والبرمجيات المحلية وتطويرها.

مع شيوع شبكة الإنترنت وكثافة استخدامها توجهت الجزائر نحو إنشاء شبكة ألياف بصرية واسعة النطاق ممتدة على آلاف الكيلومترات لتزويد المؤسسات والأسر بالإنترنت، تلاها إطلاق شبكات الاتصال الهاتفي اللاسلكي وخدمات الهواتف النقالة، عبر ثلاث متعاملين لتغطية معظم مناطق

إن محاولات التوجه نحو اعتماد الرقمنة في تسيير المؤسسات الجزائرية بمختلف أنواعها ومجالات اهتمامها لم تكن وليدة اللحظة، بل تمتد إلى سنوات تلت الاستقلال، حيث بدأت الجزائر في تهيئة البيئة المناسبة لذلك بداية من سنة 1969 تاريخ الإعلان عن تأسيس مركز الدراسات والبحث في الإعلام الآلي CERI، الذي سمي فيما بعد بالمدرسة العليا للإعلام الآلي ESI، ثم إنشاء المحافظة الوطنية للإعلام الآلي في السنة نفسها التي اعتبرت آنذاك أول هيئة وطنية في شمال إفريقيا تهتم بهذا المجال، عملت هذه الأخيرة على إعداد خطة لتطوير قطاع الإعلام الآلي في الجزائر صناعة وتطبيقاً، أدى فيما بعد إلى تأسيس جامعات تهتم بهذا المجال، على غرار جامعة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر العاصمة USTA سنة 1974، التي تحولت فيما بعد إلى جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري

-بلغ عدد مشتركي شبكات الهاتف الثابت والنقال بمختلف صيغته في الجزائر 54.874.000 مشتركا إلى غاية الثلاثي الثاني من سنة 2025 بما في ذلك الاشتراكات المتكررة من طرف العميل الواحد. حسب ما جاء في تقرير سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية².

-بلغ عدد مشتركي الأنترنت حسب ما جاء في تقرير الهيئة ذاتها خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 ما مجموعه 50.182.538 مشتركا من بينهم 10% من خلال الهاتف الثابت و90% من خلال الهاتف المحمول.

-حيث يستخدم أكثر من 36 مليون جزائري الأنترنت بمختلف صيغ الاتصالات بنسبة 70% من مجموع السكان المقدر بحوالي 45 مليون نسمة نهاية شهر أبريل من سنة 2025.

-كما يستخدم 16.200.000 مواطن البطاقة الذهبية الإلكترونية للتعاملات المالية مع بريد الجزائر، و4.300.000 بطاقة بنكية، مع توفر 4577 جهاز صراف آلي و77.576 جهاز دفع إلكتروني³.

-يستخدم أكثر من 22 مليون جزائري شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها واليوتيوب، وتنتشر شبكة الهاتف الثابت والمحمول وشبكات الكهرباء على أكثر من 90 % من المساحة المأهولة للجزائر عبر الكابلات الكهربائية والألواح الشمسية.

باعتبار أن الدراسة تحليلية نقدية فقد تم الاعتماد في إعدادها على منهج تحليل المحتوى، حيث تم حصر أهم النقاط المتعلقة بتحقيق العدالة الرقمية والمعلوماتية الواردة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، مع تحليل المبادئ العامة التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية ونقدها وفقا لمجموعة من المؤشرات الواقعية، كطبيعة التركيبة البشرية للمواطن الجزائري، والمستويات الثقافية، والانتشار الجغرافي، كما من حيث تحديات تطبيق الاستراتيجية ماديا وزمنيا وتحديات البنى التحتية التكنولوجية والرقمية، وذلك بمقارنة ما جاء ضمن مضمون الاستراتيجية مع المؤشرات التقنية والاتصالية المتوفرة في الساحة الوطنية، من حيث عدد المشتركين في شبكات الهاتف والاتصالات وعدد مشتركي الأنترنت وغيرها. حيث تمت الإشارة إلى كل مبدأ من مبادئ الاستراتيجية تباعا، ثم تم تحديد متطلبات العدالة المعلوماتية ومؤشرات تحقيق العدالة الرقمية بناء على تلك المبادئ؛ من خلال مقارنة مضمون هذه الاستراتيجية وما جاء ضمنها مع تلك المتطلبات

الوطن، تماشيا مع التطور العالمي في هذا المجال وخدمة للمواطن حتى يكون على اتصال دائم بمحيطه محليا وعالميا، حيث توفرت بيئة مساعدة لتحويل الخدمات التقليدية إلى خدمات محوسبة وعن بعد، أدت إلى استحداث بعض الخدمات ذات الطبيعة الرقمية، كالحجوزات عن بعد بالنسبة للمواصلات والشركات الطبية والمستشفيات، وانتشار التجارة الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيات الآلية والاتصالية في التعليم عن بعد والمكتبات وغيرها، على غرار رقمنة الحالة المدنية وظهور بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين، ورخصة السياقة البيومترية، وإطلاق بطاقة الشفاء الرقمية في مجال الضمان الاجتماعي، والبطاقة الذهبية بالنسبة لخدمات البريد وغيرها. وبالنظر للامتداد الجغرافي للجزائر وعدد السكان المتنوع والمتعدد ثقافيا وتعليميا وعمريا، برزت العديد من التحديات في سبيل تحقيق استخدام عادل ومتوازن للتطبيقات والممارسات الرقمية على مستوى المؤسسات الاجتماعية والعلمية والمعرفية والطبية... أدى إلى إعداد خطة وطنية للاعتماد على الرقمنة وطنيا، تجسدت في إنشاء المحافظة السامية للرقمنة التي بادرت إلى إعداد استراتيجية وطنية للتحويل الرقمي تحت شعار "من أجل جزائر رقمية 2030"، حيث تم الإعلان رسميا عن المشروع بتاريخ 12 ماي 2025 بعد العمل عليه سنة 2024 ، يهدف إلى "إرساء أسس اقتصاد عصري مستدام، وبناء مجتمع رقمي مندمج، من خلال ضمان الوصول الشامل إلى خدمات رقمية موثوقة، ورقمنة كاملة للخدمات العمومية، إضافة إلى تطوير اقتصاد رقمي يخلق الثروة ويوفر مناصب الشغل، مع تعزيز العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي"¹.

هذه الدراسة محاولة للوقوف على واحدة من أهم التحديات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر وتحقيق أهدافها، خاصة منها المتعلقة بتحقيق العدالة المعلوماتية والاجتماعية، من خلال تحليل مضمونها ومحاولة تقديم دراسة نقدية لمبادئها وأهدافها، خاصة وأن الفترة التي حددت لتحقيق أهدافها لا تتجاوز 06 سنوات (من 2025 إلى 2030).

تقدم الدراسة قراءة لمضمون الاستراتيجية على ضوء مجموعة من الاحصائيات الحديثة في مجال الرقمنة والاتصالات الهاتفية والاشتراك في شبكات التواصل الاجتماعي وطنيا وعدد مشتركي الأنترنت. حيث:

أولاً. تعريف الاستراتيجية:

عرفت الاستراتيجية على أنها "مجموعة من القرارات والنظم الإدارية التي تحدد رؤية ورسالة المنظمة في الأجل الطويل في ضوء ميزاتها التنافسية، وتسعى نحو تنفيذها من خلال دراسة ومتابعة وتقييم الفرص والتهديدات البيئية وعلاقتها بالقوة والضعف التنظيمي وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف"⁵.

الاستراتيجية أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف السياسية المرسومة، ولهذا فهي تركز على الأساليب والأدوات دون الأهداف، إنها علاقة بين الحاضر والمستقبل لأنها تحديد المناهج والأدوات على ضوء رؤية مستقبلية للأهداف، ونظرة فلسفية للتطور، لذلك فهي تتضمن بالضرورة ترجيح تصور على آخر، وبديل على بديل، بناء على هذه الرؤية وتلك النظرة.⁶ فالاستراتيجية مفهوم يتعلق بجهات رسمية سيادية، يتم اتباعها وفقاً لخطة تنطلق من الراهن وتنتهي في آجال مستقبلية محددة، تتلاءم مع توجهات ورؤية تلك الجهات لتحقيق أهداف من خلال برامج تنفذ مرحلياً، يعبر عنها غالباً بالتخطيط المنهجي لتحقيق أهداف مسطرة في آجال مستقبلية معلومة بناء على مقومات موجودة ومعروفة.

ثانياً. تعريف استراتيجية التحول الرقمي:

عرف التحول الرقمي على أنه "إعادة تصور الأعمال في البيئة الرقمية، يشير إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في كافة وظائف المؤسسة. هذا التحول يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية إدارة الأعمال وتقديم قيمة مضافة للعملاء"⁷.

أما عن استراتيجية التحول الرقمي فعرفت على أنها "خطة مصممة أو طريقة أو وسيلة، يتم اعتمادها على مستوى المؤسسات لبناء ثقافة تحول رقمي صحيحة، وهي عمليات وأهداف وإرشادات وهياكل التحكم في عملية التحول الرقمي، تعمل كواجهة للتنسيق بين مختلف الأنشطة"⁸، حيث أنها مفهوم حديث ارتبط بمجموع التحولات المبنية على الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية وعن بعد.

بصورة أدق فإن استراتيجية التحول الرقمي هي خطة شاملة، تهدف إلى دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب المؤسسة لتحقيق تحسينات جذرية في الأداء والابتكار، تشمل هذه الاستراتيجية إعادة تصميم العمليات، تحديث البنية التحتية، تغيير طرق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الثقافة الرقمية داخل المؤسسة. تهدف إلى تحقيق التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة، زيادة الكفاءة، تحسين تجربة العملاء،

والمؤشرات المحددة سلفاً من طرف متخصصين وهيئات ومنظمات عالمية في إطار العمل الجماعي العالمي على تيسير سبل الوصول إلى مجتمع المعلومات الذي نعيشه، ومقارنة ذلك أيضاً بواقعنا الجزائري، انطلاقاً من المحاولات الميدانية، كرقمنة قطاع العدالة والمصارف وبريد الجزائر والحالة المدنية والتوجه نحو التجارة الإلكترونية والتعاملات دون نقد.

أما عن أداة تجميع بيانات الدراسة فقد تم الاعتماد على الوثائق والأدبيات المنشورة، المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية في الصحف الإلكترونية ومقالات الدوريات وآراء الخبراء والمهتمين بمجال الرقمنة عبر مواقع الانترنت، وعلى مضمون الاستراتيجية ذاتها، وبناء على التجربة الخاصة بحكم التخصص ومشاركاتنا في عديد اللقاءات حول هذا الموضوع.

كخلفية نظرية لدراستنا هذه اعتمدنا على مواقع إخبارية ومراسد إحصاء رسمية ومقالات دوريات أهمها:

* دراسة الباحثة فهد بلول تحت عنوان: محو الأمية الرقمية: خيار استراتيجي لتفعيل التحول الرقمي في الجزائر.⁴ عالجت فيها الباحثة مفهوم التحول الرقمي والرقمنة وأدوارهما في تبسيط الخدمة العمومية وتيسيرها وقضاءهما على البيروقراطية في تقديم الخدمات العمومية، وإسهامهما في تحقيق المساواة والرفاهية المجتمعية، كما ركزت من خلال دراستها على الأمية الرقمية ودورها في إعاقة محاولات رقمنة الخدمة العمومية وتفعيل التحول الرقمي وطنياً على مختلف الأصعدة.

* إحصائيات سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية الجزائرية ARPCE المتاحة على شبكة الانترنت من خلال موقعها الإلكتروني <https://www.arpce.dz/ar>، خاصة تقارير الإحصائيات المتعلقة بمشتركي ومستخدمي شبكة الانترنت ومشتركي ومستخدمي الشبكات الهاتفية، ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها ومجالاتها.

* الوثيقة الرسمية للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر تحت شعار من أجل جزائر رقمية سنة 2030 التي أعدتها اللجنة العليا للرقمنة بإشراف مباشر من المحافظة السامية للرقمنة التابعة لرئاسة الجمهورية، التي مثلت اللبنة الأساسية لهذه الدراسة.

المحور الأول: مفاهيم الدراسة:

يتناول هذا المحور مختلف المفاهيم الأساسية الواردة في الدراسة، نفصل ذلك فيما يلي:

العدالة الرقمية تعتبر من شروط التحول الرقمي الذي يقود إلى تأسيس مجتمعات رقمية مبنية على مجموعة مبادئ أساسية كالتكافؤ، الشفافية، الأمن والأمان، التفاعل، الشمولية، المشاركة، التفاعل والإبداع في مجال التعاظم مع المعلومات رقميا.

المحور الثاني: الاستراتيجية الوطنية الجزائرية للتحول

الرقمي:

جاءت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في إطار تكريس مبادئ مجتمع المعرفة التي حددت في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003، تونس 2005)، حيث وضعت خطة عمل تُترجم رؤيتها ضمن خطوات إجرائية تعمل على تنفيذها للوصول إلى مجتمع رقمي عادل ومشارك للجميع.

كما تؤكد هذه الاستراتيجية على مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وافقت عليها حكومات العالم في سبتمبر 2015، التي تدعو إلى العمل على الاستفادة من انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترايط العالمي لسد الفجوة الرقمية واستحداث مجتمعات معرفة على نطاق واسع وعالمي. حيث تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر خطة وطنية جاءت تحت شعار "من أجل جزائر رقمية 2030"، تم إطلاقها كمبادرة في شهر جوان سنة 2023 من طرف وزارة الرقمنة والاحصائيات، بغية توجيه الفاعلين في المجال الرقمي لتوحيد جهود الرقمنة القطاعية وخلق مناخ أعمال ملائم للسوق الرقمية واستقطاب الاستثمارات في هذا المجال، وتحسين التصنيف العالمي للجزائر في مجال التنمية والرقمنة.¹³ تشكل خارطة طريق شاملة تهدف إلى إحداث تحول رقمي متكامل يمس جميع جوانب الحياة في البلاد، "مشروع دولة ومجتمع"....نتاج عمل تشاركي قائم على مشاورات موسعة ودراسات معمقة، شارك فيها مختلف الفاعلين في النظام البيئي الرقمي الوطني...."لأجل الوصول إلى جزائر تواكب التحولات العالمية، تكرس سيادتها الرقمية، وتوفر للمواطنين والمؤسسات فرصا حقيقية للإبداع والمساهمة في التنمية". حسب تصريحات الوزيرة المكلفة بالرقمنة.¹⁴

تعد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي من بين المشاريع الاستراتيجية التي التزمت بها المحافظة السامية للرقمنة منذ إنشائها، باعتبارها "أول مرجعية وطنية تنظم وتؤطر وتقود مسار تجسيد التحول الرقمي في بلادنا".¹⁵

وتعزيز القدرة التنافسية⁹ في بيئات العمل المختلفة. أي أنها الاستخدام المنهج والمنظم للأدوات والأساليب الرقمية في تحويل الأعمال والخدمات من أشكال تقليدية إلى ممارسات وأشكال رقمية بهدف التطوير والتحسين ومسايرة التغيرات المتلاحقة في بيئات عمل محددة ضمانا لتحقيق نتائج مرضية للعاملين.

ثالثا. العدالة المعلوماتية الرقمية:

العدالة المعلوماتية مصطلح يرتبط بطرق وكيفيات التعامل مع المعلومات على قدم المساواة بين الأفراد وبين المؤسسات والمنظومات، حيث تشير إلى جوانب العدالة المتعلقة بالمعلومات، بما في ذلك الوصول العادل إلى المعلومات، والإنصاف في استخدامها، والحماية من إساءة استخدامها. مع ضمان وصول الجميع إلى المعلومات الأساسية، والعدالة والشفافية في طرق جمعها، والتفاعل العادل بين مختلف الأطراف مع المعلومات دون قيود أو معوقات أو شروط.

كما يمكن أن نطلق عليها "عدالة المعلومات" بمعنى تقديم المعلومات والوصول إليها بطريقة عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب للأفراد، دون قيود أو معوقات أو إقصاء، حيث يمكن أن نقسم المراحل التي مر بها المفهوم إلى فترتين، الأولى كان يتدخل مباشر للإنسان في تحقيقها، ثم الثانية التي تتحقق دون تدخل الإنسان بفعل الاعتماد المباشر على الآلات والتطبيقات الذكية في تحقيقها. حيث تشير هذه الممارسات إلى مفهوم جديد، يتمثل في العدالة الرقمية باعتبارها مجموع الإجراءات والممارسات الرسمية التي تعمل على "صون الحقوق الرقمية للمواطنين المؤدية إلى بناء مجتمع معرفة رقمي"¹⁰؛ كونها بيئة يتمتع فيها أي مواطن بأحقية التفاضل عن بعد إلى منابع ومصادر المعلومات بشكل عادل ومفتوح، "والانتفاع بالمعلومات والمعارف والوصول إليها، والشعور بالأمان الرقمي بشكل لا يُعرضه إلى خرق خصوصيته أو إلى الاعتداء على بياناته الشخصية"¹¹. كما "يتضمن مفهوم العدالة الرقمية تحقيق الديمقراطية الرقمية التي تصون حق التعبير عبر الإنترنت والتفكير الأخلاقي وحرية الصحافة وحق التصويت الرقمي خلال المشاركة السياسية، إضافة إلى الارتقاء بالتعليم ليكون المحرك الأساسي لإنتاج المعرفة والحث على الإبداع والابتكار"¹². وبالتالي فإن تحقيق العدالة الرقمية شرط يكمل العدالة المعلوماتية، فإذا كانت العدالة المعلوماتية تتعلق بالحق في المعلومة تحصيلها، وصولا، استخدامها وانتفاعا، فإن

المواطن. أي وضع المؤسسات الوطنية في خدمة المواطن بصيغ رقمية جديدة ومواتية حسب مستويات المواطنين وأماكن تواجدهم ونوع الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، "ضمان جعل أي مبادرة ذات فائدة وألوية بالنسبة للمؤسسة والمواطن"¹⁷. أي ربط أي عمل مؤسسي بحاجات وتطلعات المواطن وتحقيق فوائد ذات أهمية من وراء ذلك (جودة، جدية وعائد إيجابي).

ثانيا. عملية شاملة وتشاركية: من خلال التركيز على توجيه جهود الجميع (مؤسسات ومواطنين) نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، فهي شاملة لجميع الخدمات والعمليات بمختلف أنواعها وأحجامها وأماكن تنفيذها، وشاملة لجميع الأطراف خاصة العاملين في مجال الرقمنة، كما أنها تشاركية بين مختلف الأطراف ذات الاهتمام بالرقمنة والتكنولوجيات الحديثة. حيث أن الرقمنة على نطاق واسع تتطلب التشاركية الفاعلة من أبسط مواطن أو عامل في المؤسسة إلى أعلى مستويات القيادة على رأس المؤسسات والجمعيات والمجتمعات، بما يضمن التكامل والتفاعل الشامل لتحقيق الأهداف المسطرة.

ثالثا. الحفاظ على السيادة الرقمية: يقصد بها أولا تحقيق سيادة رقمية وطنية محلية خاصة بجهود ذاتية، لضمان أمنية معلومات المؤسسات والأفراد والحفاظ على الخصوصية الوطنية في مختلف مجالات النشاط التي تطبق فيها الرقمنة. ولتحقيق ذلك لابد من توفر الساحة الوطنية على العناصر الضرورية المطلوبة: كالبنية التحتية الرقمية والموارد البشرية المؤهلة، والاستقلالية رقميا في مجال تطوير صناعة رقمية حقيقية ومنافسة، وضمان أمن وسرية المعلومات والبيانات المتبادلة ضمن هذه البيئة الرقمية الجديدة، وضمان توفير صناعة تكنولوجية ورقمية وبرمجيات وقواعد بيانات محلية آمنة. حيث يعتبر الالتزام بهذا المبدأ وتنفيذ بنوده من بين أكبر التحديات التي تواجه تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

رابعا. حماية الخصوصية والبيانات الشخصية: يعتبر من بين أهم المبادئ ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، حيث أن تبادل البيانات الرقمية الشخصية على نطاق واسع يعتبر في عالم اليوم سلاحا فتاكا من شأنه التأثير سلبا على البناء والنسيج المجتمعي إذا لم تتوفر بيئة آمنة لتبادل المعلومات والبيانات، حيث يتطلب الالتزام بهذا المبدأ توفير سبل تحقيق الثقة بين المواطن والمؤسسة وتقوية رابط الالتزام

يرتكز مضمون هذه الاستراتيجية على "تحسين رفاهية المواطن والمؤسسات، من خلال تسهيل وتسريع المعاملات وتحقيق اتصال عالي الجودة للجميع مع وتوفير خدمات عمومية مرقمنة وسهلة الولوج، إضافة إلى تطوير اقتصاد رقمي وطني خالق للثروة."¹⁶

كما تسعى إلى تجسيد جملة من القيم، على غرار الشفافية والفعالية في التسيير وضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

حسب الوزيرة المكلفة بالمحافظة السامية للرقمنة فإن هذه الاستراتيجية تقوم على خمسة محاور أساسية هي:

أولا. البنية التحتية الأساسية: تطوير شبكات الربط، ضمان الاتصال السيادي، وإنشاء مراكز بيانات وطنية.

ثانيا. تنمية الموارد البشرية: تكوين كفاءات وطنية وتشجيع البحث والابتكار.

ثالثا. الحوكمة الرقمية: تحسين فعالية الإدارة وتشغيل المنصات الوطنية الموحدة.

رابعا. الاقتصاد الرقمي: دعم الاستثمار الرقمي وتسهيل تحول المؤسسات.

خامسا. المجتمع الرقمي: توسيع الثقافة الرقمية وتعزيز مشاركة المواطنين.

كما تتضمن الاستراتيجية ركيزتان أساسيتان: تعنى أولاهما بالجانب القانوني والتنظيمي المنظم والمؤطر والضابط لمجال الرقمنة. أما الركيزة الثانية فتتعلق بالأمن الرقمي وتشمل حماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبرانية.

المحور الثالث: مبادئ الاستراتيجية الوطنية الجزائية للتحويل الرقمي:

من خلال المشروع الأولي للاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر، خلص القائمون على إعدادها إلى وضع خمس مبادئ توجيهية أساسية لها، تعمل الجهات الوصية على الالتزام بها في إطار تحقيق نتائج المشروع، تم مراعاة مجموعة من المؤشرات الواقعية للواقع الجزائري عند إعدادها، منها ما يتعلق بالجوانب البشرية، ومنها ما يرتبط بالتجهيزات والتعاون والأمن والسيادة الرقمية الوطنية، نفصل ذلك فيما يلي:

أولا. التركيز على المواطن والمؤسسة: تقع المؤسسة بمفهومها الواسع ضمن أولى اهتمامات الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر، سواء التعليمية منها أو الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية أو الصحية، مع عدم فصلها عن

حيث يمكن أن نستخلص مجموعة من الخصائص والمميزات للعدالة المعلوماتية أو عدالة المعلومات، من بين أهمها أنها:

.شمولية: تغطية جميع الحاجات المعلوماتية للناس على قدر متساو دون تمييز بين فرد وآخر أو مؤسسة وأخرى، مهما كانت مراكزهم وأحجامهم ومهامهم.
.شفافية: طرق تقديم المعلومات والوصول إليها والتعبير عنها وفهمها من حيث اللغة والمضمون دون تضليل.
.توقيت مناسب: من حيث تقديم المعلومات والوصول إليها واستخدامها والاستفادة منها عند الحاجة إليها دون تمييز بين جميع الأطراف.

.تواصل فعال: أن تحقق العدالة المعلوماتية تواصلا مثمرا وفعالا بين الأطراف المستفيدة منها بما يعزز الثقة بينهم.
مهما كانت بينات تبادل المعلومات فإن العدالة المعلوماتية أو عدالة المعلومات بشكل عام هي أداة لتحقيق أكبر قدر من العدالة والإنصاف في مختلف الميادين التي تكون فيها المعلومات أداة تواصل أو وسيطا لتحقيق الأهداف أو الغايات، في التعليم والصحة والسياسة والاقتصاد والمنافسات المختلفة، من خلال ضمان وصول الأفراد إلى المعلومات الضرورية وفهمها بشكل صحيح.

قدمت إحدى الدراسات مجموعة من إجراءات تحقيق العدالة المعلوماتية أو عدالة المعلومات في المجتمعات مهما كانت أسس وروابط اجتماعها نجملها فيما يلي:

■ **العدالة التوزيعية للمعلومات وإزالة العوائق والحواجز** التي تحول دون الوصول الجماعي إلى موارد المعلومات وتشاطرها: تتضمن ضمان أن جميع الأفراد لديهم فرصة متساوية للوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة في المجتمع، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات الحكومية، والمعلومات الصحية، والمعلومات التعليمية، وغيرها.

* **العدالة الإجرائية في جمع المعلومات:** تتعلق بالطرق التي يتم بها جمع المعلومات من حيث عدالة وشفافية العمليات وحماية خصوصية الأفراد وتجنب جمع المعلومات بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية.

* **العدالة التفاعلية في استخدام المعلومات:** تتعلق بكيفية استخدام المعلومات والتفاعل معها، من حيث ضمان وجود

بمبادئ المواطنة الحقيقية، من خلال القدرة على ضمان حماية البيانات الشخصية والخصوصية وفقا لأطر واضحة، أهمها الجوانب التشريعية والأخلاقية.

خامسا. تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص: حيث يتم تحقيق مبدأ الشراكة من خلال التعاون والتكامل في عدة مجالات، أهمها تيسير القوانين وفتح باب الاجتهاد وفقا لأطر قانونية واضحة ومرنة، وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة، وتبادل الخبرات بين القطاعين العمومي والخاص بما يساهم في توفير مناخ ملائم للتطور والابتكار في مجال الرقمنة، وبناء علاقة شراكة هدفها ضمان تحقيق النجاح لمختلف الأطراف بطريقة شفافة واثقة وتبادلية.

هذه المبادئ الخمسة . التي لا يمكن تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر دون الالتزام بها . قد تعترضها مجموعة من العراقيل والتحديات التي يجب تخطيها، خاصة ما يرتبط بالذهنيات والمستويات المعرفية والتمويل اللازم والوقت المخصص لتحقيق أهداف الاستراتيجية في حد ذاتها، تعتبر واقعا مفروضا وليس خيارا، حيث غياب أي مبدأ أو عدم الالتزام به قد يعرض المشروع ككل إلى الفشل. كما أن مستويات الالتزام بها لا تأتي فجأة وإنما خطوة بخطوة، وهو ما نراه في الواقع، حيث لجأت المؤسسات في البداية إلى خيار الرقمنة بطريقة فردية ثم ما فتئت توحد الجهود مرحلة بمرحلة مع التعديل في استراتيجياتها الخاصة وتحسينها وجعلها قابلة للتكامل مع مختلف الأطراف والجهات، مثل خيارات توحيد المشاريع الرقمية وتعميمها والتشبيك والانفتاح على المشاريع المشابهة، مثل ما تقوم به مؤسسة بريد الجزائر عبر البطاقة الذهبية مع مختلف المؤسسات الأخرى كمؤسسات سونلغاز والجزائرية للمياه ومحطات البترين ومتعاملي الهاتف النقال والمؤسسات التجارية وغيرها.

المحور الرابع: خصائص ومميزات العدالة المعلوماتية التي تساهمها الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي:

يقصد بمصطلح العدالة المعلوماتية والعدالة الرقمية. كما أسلفنا. العدالة في استخدام المعلومات بالطرق الرقمية وعبر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أنه مصطلح عام لا يرتبط بالعدالة كقطاع وإنما يتجاوزه إلى المساواة في استخدام والاستفادة من عناصر الواقع الرقمي وتحولاته دون تمييز.

للمستفيدين وتحسين جودة تلك الخدمات، وعليه هناك العديد من التقنيات الرقمية و هي كما يلي¹⁸:

-أولا. أنترنت الأشياء: تتيح إمكانية إرسال واستقبال البيانات بكفاءة أعلى وتحسين عملية جمع البيانات والتحليلات، وتسهيل التعاملات اليومية عن بعد، البسيطة منها أو المعقدة، دون التدخل العشوائي لليد البشرية التي قد تكون سلبية وبيروقراطية في أغلب الأحيان.

-ثانيا. الذكاء الاصطناعي: هي الأنظمة والأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام والتي يمكن أن تحسن من نفسها استنادا إلى المعلومات التي تجمعها، والتي تتيح غالبا حلولاً سريعة ومبتكرة للمشكلات التي تعترض المواطن في البيئة الرقمية، تتماشى مع متطلبات المجتمع حسب خصائصه المعرفية والمادية.

-ثالثا. الروبوتات الآلية: تساعد على نشر القوة العاملة الرقمية، وذلك بإنشاء إنسان بشري افتراضي، إنسان آلي يؤثر على جميع البرمجيات والتطبيقات، يفكر، ينفذ المهام، ويراقب المنتجات دون كلل، وبتكاليف قد تكون أقل من تكاليف الاعتماد على الموارد البشرية، أو بتكاليف موازنة لتوظيف المورد البشري ولكن بنتائج أفضل وأكثر فعالية.

-رابعا. الحوسبة السحابية: توفر الحوسبة السحابية مرونة كبيرة للقوة العاملة، إنتاجية أفضل، رؤية أبعد، وكفاءة أعلى بتكلفة أقل مقارنة بالحلول الأخرى، خاصة فيما يرتبط بتخزين البيانات والمعلومات سحابيا عبر الفضاءات الرقمية دون حدود مادية.

-خامسا. تقنية الجيل الخامس للاتصالات: تقوم بتوفير تجربة أفضل للمستخدم النهائي، وذلك من خلال توفير تطبيقات جديدة؛ تساعد في تبادل البيانات بمختلف أنواعها وأحجامها وأشكالها، وتسمح بممارسات أفضل في مجال الاتصالات عن بعد بين المستخدمين كما بين المؤسسات والمستخدمين.

-سادسا. البيانات الضخمة: البيانات هي الركيزة الأساسية لعملية التحول الرقمي، ولقد أوضح "Serban"، في دراسته فكرة تعامل الشركات والمؤسسات في وقتنا الحاضر مع كميات كبيرة من البيانات، ليس فقط من أجل اتخاذ قرار مهم، بل لكي يتم التعامل بشكل صحيح مع هذه البيانات؛ كما يرى بأن الشركات تحتاج إلى معرفة كيفية إدارة البيانات الضخمة لصالحها، ولواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات؛ لم يعد

قواعد وأنظمة واضحة لاستخدام المعلومات لضمان عدم إساءة استخدامها، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات.

- العدالة في استخدام البيانات: ضمان عدم استخدام البيانات بشكل تمييزي أو ضار، وأن تكون هناك ضوابط على استخدام البيانات الشخصية. مع ضمان إزالة الفجوة الرقمية وما يرتبط بها وبالمعوقات المتعلقة بتعميم الثقافة المعلوماتية الرقمية العادلة في مختلف البيئات (بين الأفراد في المجتمع، بينات العمل، الجامعات والمؤسسات التعليمية، المؤسسات المالية والصحية، البورصة وقطاع الأعمال....،

-العدالة في الوصول إلى التكنولوجيا: ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، لديهم فرصة متساوية للوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها في مجال التعامل مع المعلومات في الوقت المناسب بين الموظفين في مكان العمل وفي مختلف البيئات الاجتماعية الأخرى.

-مراعاة الجوانب الأخلاقية عند تصميم التجهيزات والتطبيقات التكنولوجية واستخدامها، حسب خصائص المجموعات البشرية والمجتمعات في البيئات المحلية والوطنية. نستنتج أن للعدالة المعلوماتية أهمية بالغة كونها ضرورية لضمان مجتمع عادل وشامل، حيث تساعد على تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في المجتمع، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات، وحماية حقوق الأفراد وخصوصيتهم، إضافة إلى الحد من التمييز والظلم.

باختصار، العدالة المعلوماتية هي مفهوم واسع يشمل جميع جوانب التعامل مع المعلومات، وتهدف إلى ضمان أن تكون المعلومات متاحة وعادلة ومفيدة للجميع.

المحور الخامس: تقنيات التحول الرقمي المعتمدة في تحقيق العدالة المعلوماتية رقميا:

تعتبر تقنيات التحول الرقمي نتاج مجموعة من التقنيات الرقمية الحديثة التي تعمل بشكل متزامن مع العصر الرقمي، حيث أشار "Hunage" إلى فكرة الانتشار السريع للتقنيات الجديدة مثل: أنترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، الروبوتات الآلية... وغيرها من التقنيات التي أدت إلى ظهور وانتشار التحول الرقمي، ولما كان تحسين كفاءة المؤسسات الخدمية أحد المحاور الرئيسية، أصبح التحول الرقمي من القوى الدافعة الأولى للارتقاء بمكانة المؤسسات، حيث يتسم التحول الرقمي بشكل مباشر في تعزيز عناصر البناء المؤسسي و كذلك تسهيل إتاحة الخدمات المقدمة

يُعدّ النّفاذ إلى الإنترنت عاملاً أساسياً ومؤشراً كبيراً على تحقيق التحول الرقمي، كونه يزيد من فرص التعلّم واكتساب المهارات، فضلاً عن أنّه يُخفّض التكلفة الصحية ويُسهّم في سرعة الإغاثة في أوقات الكوارث. كما يعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية، ويُساعد في الوصول إلى المعلومات، ويسهّل زيادة التعاون بين الحكومات ورجال الأعمال والمواطنين، ويُتيح خلق منصات مُبتكرة للاختراعات في الاقتصاد الرقمي الناشئ، وتفعيل المشاركة السياسية وحقّ التعبير عن الرأي.

حيث يمكن الوصول إلى هذا الحق من خلال تحقيق ما يلي: القدرة على تحمّل التكاليف، جودة الخدمات، البيئة القانونية والتنظيمية للإنترنت، توفر المحتوى الرقمي والتطبيقات المتاحة للجميع بلغة سليمة وبطريقة آمنة وشاملة لجميع احتياجات الناس مهما كانت طبقاتهم وثقافتهم ومستوياتهم، التمكين عبر المهارات الرقمية للجميع دون تمييز .

2- حقّ الوصول إلى المعلومات:

يعزز عملية مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة، وإتاحة الفرصة للمواطنين لمراقبة أداء القطاع العامّ والإطلاع على نفقاته، ما قد يحدّ من عمليات الهدر العامّ، إضافة إلى تعزيز المشاركة وتبادل المعلومات للباحثين والطلّاب، وتعزيز الثقة مع المواطنين والقطاعات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

3- حقّ الخصوصية والأمن السيبراني:

يشكّل المؤشّر العالمي للأمن السيبراني Global Cybersecurity Index مرجعاً موثقاً لقياس الأمان الرقمي في دول العالم. يتمّ تقييم الدول على أساس 82 سؤالاً، ضمن 20 مؤشراً، وخمسة محاور أساسية هي: المحور القانوني، المحور التقني، المحور التنظيمي، محور بناء القدرات، محور التعاون. يتمّ رصد 182 دولة حول العالم، بهدف رفع مستوى الأمن السيبراني وتعزيز تبادل الخبرات ومشاركة التجارب بين دول العالم.

وبالتالي لا تتحقّق العدالة الرقمية في ظلّ غياب السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المرتبطة بالأمن السيبراني، إضافة إلى استمرار ضعف الجهود في بناء القدرات والكفاءات لدى القطاع العامّ وتطوير مؤشرات قياس الأداء ذات الصلة، والمراقبة المستمرة لوضعية الأمن السيبراني في البلد.

يُنظر إلى الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية على أنه يعطي ميزة تنافسية لمؤسسة ما، بل يعتبر معياراً ينبغي الاعتماد عليه لنجاح المؤسسة في التعامل مع ضخامة بياناتها وتوسعها.

- سابعاً، الأمن السيبراني: الأمن السيبراني مصطلح جاء من الكلمة اللاتينية سايبير Cyper والتي تعني فضاء المعلومات، يرتبط بشبكات الإنترنت وشبكات الاتصالات، إذا فهو مجموع الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية التي يتم استخدامها لمنع الاستخدام غير المصرح به وسوء الاستغلال واستعادة المعلومات الإلكترونية ونظم المعلومات وتعزيز حماية سرية وخصوصية البيانات الشخصية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمستهلكين من المخاطر في الفضاء السيبراني، يمكن القول أن الأمن السيبراني يتضمن حماية المعلومات والأجهزة الرئيسية للمؤسسات من التهديدات والهجمات السيبرانية، خاصة وأن هناك تزايد في عدد الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى المعلومات، وبهذا فإن الأمن السيبراني مرتبط بشكل أساسي بالمحافظة على البيانات للأفراد والمؤسسات وحمايتها من الاختراق غير المشروع. وبالتالي يتم بناء التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة وفعالية.

المحور السادس: تحديات تطبيق العدالة المعلوماتية .

الرقمية على ضوء الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي: يمكن حصر مجموعة من التحديات الواقعية على شكل متطلبات وحقوق بناء على تقييم الاستراتيجية وفقاً للمؤشرات الواقعية للبيئة المحلية نفصل ذلك فيما يلي:

أولاً. متطلبات تطبيق العدالة الرقمية على ضوء مضمون

الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي:

حتى يتم تطبيق مبادئ العدالة المعلوماتية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات التي تأتي على شكل حقوق يجب توفيرها لأجل إنجاح أي استراتيجية تتعلق بالتحول الرقمي، وذلك من خلال اكتساب المواطن حقوقه الأساسية التي تمكنه من العيش ضمن واقع رقمي مع ضمان تحقيق حاجياته. هذه الحقوق التي يمكن تحديدها فيما يلي:¹⁹ حقّ النّفاذ إلى الإنترنت، حقّ الوصول إلى المعلومات، حقّ الخصوصية والأمن السيبراني، حقّ التعبير عبر الإنترنت، حقّ التصويت الرقمي، حقّ التعلّم والتربية على الابتكار.

1- حقّ النّفاذ إلى الإنترنت:

الصياغة، إلا أن الوقت المخصص لتنفيذ المشروع (ست سنوات، من 2025 إلى 2030) قد لا يسعف القائمين على المشروع على تنفيذه بالنظر إلى ما يلي:

1. المحور الأول المتعلق بالبنى التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الربط، مراكز البيانات والخدمات السحابية. على الرغم من وجود هذه العناصر إلا أنها متوفرة جزئيا وغير شاملة لجميع مناطق الوطن والمؤسسات والمواطنين، كما أننا لا نملك آليات تصنيعها بشكل واسع مما يجعلنا في حاجة لغيرنا، ما قد يعطل سير العملية عند تنفيذها حاليا ومستقبلا، كما أن الوجود منها لا يؤثر على إمكانية النجاح بشكل شامل.

2. المحور الثاني المرتبط برأس المال البشري والتكوين، موجود بشكل محدود وجزئي، حيث يمكن أن نقر بوجوده على مستوى تكوين الإطارات الفاعلة ووجود مؤسسات تكوين خاصة بذلك، أما عن العنصر البشري الأساسي المرتبط بالتعامل اليومي مع إجراءات التحول الرقمي فلا يزال بعيدا عن التعامل مع التكنولوجيات الرقمية بشكل فعال، سواء بالنسبة لقطاع التعليم والصحة والفلاحة والأمن، كما على مستويات القطاعات الاقتصادية والصناعية والمالية والتجارية، ضف إلى ذلك أن القاعدة الشعبية لا تجيد التعامل مع إفرازات التحول الرقمي بشكل جيد وفعال.

3. المحور الثالث المتعلق بالحوكمة الرقمية، يهدف إلى تحقيق ستة أهداف رئيسية مرتبطة برقمنة التسيير الداخلي للقطاع العمومي، رقمنة الإجراءات الإدارية الموجهة للمواطنين والمؤسسات، رفع جاذبية القطاع العمومي لاستقطاب الكفاءات الرقمية وتقليص هجرة الأدمغة، ضمان الهوية الرقمية للمواطنين والمؤسسات، إرساء مبادئ التعاون متعدد القطاعات وضمان التشغيل البيئي، إرساء مبادئ الانفتاح ومشاركة البيانات، من خلال إعداد إطار تنظيمي خاص بحوكمة البيانات. حيث يمكن تحقيق جميع هذه الأهداف بنسب متفاوتة مع عدم ضمان وجود قابلية لدى المواطن بالنظر إلى الخصائص سابقة الذكر.

4. المحور الرابع المتعلق بالاقتصاد الرقمي في جوانبه المرتبطة بالتحول الرقمي للمؤسسات والتجار (تقليص تعاملات الدفع النقدي)، تطوير الصناعة الرقمية والسوق الرقمي الوطني من خلال جعل الرقمنة وسيلة لتحقيق الثروة للاقتصاد الوطني وتحقيق أعلى حجم للصادرات من منتجات وخدمات

4- حق التعبير عبر الإنترنت والفضاءات الرقمية:

يتم تجاوز هذا التحدي من حق النفاذ إلى إنترنت حر، حرية التعبير والمحتوى الرقمي، الخصوصية، الحوكمة الرقمية.

5- حق التصويت الرقمي:

من خلال تحقيق مجموعة المفاهيم التالية: المواطن الرقمية: هي مجموع القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الذكي للتكنولوجيا. يجب تفعيل هذا المفهوم في المؤسسات التربوية، لأنه يساهم في توجيه جميع المستخدمين وحمايتهم، وتشجيع السلوكيات المرغوبة ومُحاربة السلوكيات المنبوذة في التعاملات الرقمية.

. البطاقة الموحدّة الرقمية: إطلاق البطاقة الموحدّة هو السبيل الأساسي في تسهيل العملية الانتخابية، وتسهيل جميع الخدمات الأخرى للمواطنين.

. نظام انتخابي عصري: لا يُعقل أن يبقى النظام السياسي متحجراً من دون أن يرتقي إلى نظام انتخابي عصري يجب تطوير الآليات الانتخابية التي تُتيح العدالة في التمثيل للجميع.

6- حق التعلم (التربية على الابتكار للجميع):

يرتبط هذا الحق بمدى التحكم بالتكنولوجيا الرقمية وضبط محتوياتها، والقدرة على الاستفادة منها ضمن أطر الابتكار والتنمية المُستدامة والانتقال من مفهوم التنمية القائم على الموارد المادية والطبيعية إلى تنمية ذكية قائمة على الموارد المعرفية. إلا أنّ بناء الموارد المعرفية يحتاج إلى بيئات تنظيمية وإبداعية، وبنية معلوماتية وشبكية، ومهارات وقدرات من قِبَل المُستخدمين، ورؤية حكومية رشيدة تُضع هذه الموارد في صلب اهتماماتها؛ الأمر الذي يتطلب جهوداً مشتركة ما بين السلطات الحكومية والمُجتمع المدني والخبراء والأفراد، لأنّ عملية التحول الرقمي في التعليم هي عملية استراتيجية ومُشتركة ومُتكاملة.

ثانيا: مؤشرات تحقيق العدالة الرقمية على ضوء مضمون الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي:

من خلال الاطلاع الدقيق على محتوى الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر في نسختها النهائية، تبين أن مجموع التحديات المشار إليها أعلاه تم النظر فيها ومراعاتها عند إعداد المشروع، غير أن هناك مجموعة من المؤشرات التي قد لا تتوافق بين محتوى الاستراتيجية وواقع الحال، حيث أن المحاور الخمس للاستراتيجية جاءت متناسقة ومتراصة وجيدة

■ ركزت الاستراتيجية على التحول الرقمي في العمل المؤسسي العام مع عدم الإشارة إلى القطاعات الخاصة، رغم أن القطاع الخاص من الشركاء الفاعلين في إنجاح المبادرات الوطنية السيادية.

■ لم تولي الاستراتيجية اهتماما بالغا بالجوانب البشرية، حيث ركزت فقط على الفاعلين في مجالات إعداد المشروع وتنفيذه، مع إهمال القاعدة الشعبية الكبرى المستفيدة من نتائجه والفاعلة في تطبيق مضمون الاستراتيجية، حيث أن نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري لا تمتلك وسائل وتجهيزات التكنولوجيات الرقمية ولا تحسن استخدامها، حيث تشير الإحصائيات المدرجة في بداية الدراسة إلى أن حوالي 70% فقط من المواطنين يستخدمون الهاتف بما في ذلك الخطوط الثابتة، ورغم وجود إحصائيات تشير إلى أن عدد مستخدمي الانترنت والهاتف يتجاوز 50 مليونا فإن ذلك يعود لإمكانية امتلاك الشخص الواحد لأكثر من ثلاث خطوط هاتفية لمعاملين مختلفين أحيانا أو أقل.

■ هناك تباين بين ما جاء في مضمون الاستراتيجية من مبادئ ومتطلبات وما هو متوفر في الواقع، على سبيل المثال ما يرتبط بالبنية التحتية التكنولوجية والرقمية والاتصالية، التي لا تتوزع بشكل عادل على مختلف المؤسسات، ناهيك عن المساحات الجغرافية الواسعة، كالتغطية الشبكية التي لا يزال العمل جاريا على توسيع نطاقها إلى المناطق شبه الحضرية والريفية، من خلال إطلاق المشروع الوطني للانترنت المعتمد على الألياف الضوئية.

■ تطرق القائمون على إعداد الاستراتيجية إلى الجوانب الأمنية وحماية البيانات الشخصية والخصوصية، إلا أن غياب ترسانة قانونية خاصة ومضبوطة حول الأمن السيبراني قد يعيق تنفيذ المشروع ويعرضه للفشل، خاصة من حيث امتلاك إجراءات الحماية كالتجهيزات والتطبيقات والتمويل الخاص وغيرها، لعل عمليات القرصنة التي تشهدها خدمات بريدي موب الجزائر في الآونة الأخيرة تثبت ضعف الاستعداد الأمني للتصدي للاختراقات الأمنية في مجال الخدمات الرقمية، خاصة منه ما تعلق بالتحويلات المالية والنشر الرقمي وغيرها.

■ من خلال مضمون الاستراتيجية لاحظنا عدم وجود رؤية واضحة حول معنى التحول الرقمي الحقيقي، حيث يمكن الحكم على هذه الاستراتيجية بأنها تنتهي عند مفهوم رقمنة

تكنولوجيات الإعلام والاتصال وضمنان بروز رواد في المجال الرقمي على الصعيد الدولي، ورفع جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال المواد التكنولوجية والرقمية. حيث لا يمكن الجزم بالنجاح في تحقيق هذه الأهداف على المدى القريب (سنة 2030)، بالنظر إلى الفوضى المنتشرة في الساحة الاقتصادية وطنيا، لعل أهمها سوق العملات الأجنبية وعدم خضوع الاقتصاد الوطني للعادي لمؤشرات السوق والبورصات العالمية، وخير مثال على ذلك سوق السيارات وسوق المنتجات الفلاحية وفوضى تضارب الأسعار للمواد السوقية على الرغم من تشابهها أو كونها من النوع والصنف نفسه.

5. المحور الخامس المرتبط بالمجتمع الرقمي، من خلال بناء مجتمع بمواصفات رقمية يتم فيه ضمان ولوج متكافئ وشامل للتكنولوجيات والخدمات الرقمية، رفع مشاركة السكان في الحياة العامة عبر الفضاء الرقمي، وترقية محتوى رقمي وطني موجه لجميع فئات المجتمع دون تمييز أو تضييل. حيث أنه بالنظر إلى واقع الحال فإن المجتمع الجزائري بمختلف أطرافه وجغرافيته وخصائصه الديمغرافية لا يزال بعيدا عن تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإن إعادة النظر في الفترة الزمنية المخصصة لتنفيذ مشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر ضرورة وحتمية لا بد منها، حتى وإن كان على حساب الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن، حيث أن التأخر في تطبيق استراتيجية ناجحة خير من تطبيق مشروع بتسرع يحمل في طياته بوادر الفشل.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال هذه الدراسة التحليلية لمضمون الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر ومقارنتها بمبادئ العدالة المعلوماتية والرقمية توصلنا إلى مجموعة النتائج التالية:

■ تستهدف هذه الاستراتيجية تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية في مجال تكثيف التطبيقات التكنولوجية والتحول الرقمي والانترنت في إطار محاولات تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة والوصول إلى نتائج ملموسة مطلع عام 2030 القادم.

■ ركزت هذه الاستراتيجية في طياتها على الخطوط الكبرى فقط لتطبيق الرقمنة في سبيل التحول الرقمي دون التركيز الدقيق في الجزئيات التي قد تعرقل سير المشروع مستقبلا، كالاستعداد الفعلي ميدانيا لتنفيذها.

ولأن أدوات وأجهزة ووسائل الاتصال بمختلف أنواعها وأشكالها أصبحت عاملا مباشرا للانتشار عالميا لمختلف المشكلات مهما كان نوعها وأينما حدثت، فإن التصدي لها يبدأ من تهيئة أرضية عالمية صلبة ومتجانسة حفاظا على الجنس البشري وضمانا لتوفير بيئة سليمة لا محدودة جغرافيا لضمان العيش المشترك. لعل من أهم مظاهر هذه المحاولات السعي العالمي المشترك نحو ضمان بيئة نامية وصحية عالميا مطلع عام 2030، حيث عملت الجزائر في هذا الإطار على ضمان التواجد ضمن هذه البيئة والاسهام في تهيئتها بفعالية من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي لأجل جزائر رقمية قابلة للتنفيذ والعمل بها بشكل شامل سنة 2030. لأجل التعريف بهذه المحاولة نقدا وتحليلا وتصويبا جاءت هذه الورقة للتركيز على أهم عوامل استحداث هذه الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق العدالة المعلوماتية رقميا، قدمنا خلالها معلومات حول طرق تحقيق العدالة المعلوماتية الرقمية مقارنة بمبادئ وأسس الاستراتيجية الوطنية الجزائرية للتحويل الرقمي، ووقفنا على أهم مواطن الضعف فيها، وقدمنا مجموعة اقتراحات لأجل تصويبها، لعل أهمها إعادة النظر في عامل الوقت والفترة الزمنية المخصصة لتحقيق تحولا رقميا وطنيا شاملا وتهيئة الأرضية المناسبة لذلك ضمانا لتحقيق الأهداف المرجوة ومجاراة للتجارب العالمية في هذا المجال.

قائمة المراجع:

1. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (الجزائر): مرصد سوق الأنترنت في الجزائر، الثلاثي الثاني 2025، <https://www.arpce.dz/ar/file/g7k0z6>
2. صبرية بن عطا الله، أحمد تميزار: استراتيجيات التحويل الرقمي في المؤسسات الجزائرية: من الرؤية إلى التطبيق العملي. مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة، مج. 03. ع. 02. ديسمبر 2024.
3. عبد الإله شوثري، مريم بونيهي: دور الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر- رؤية 2030. مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج. بجاية، مج. 18. ع. 01. جوان 2023.
4. فضيل دليو، عاطف كلاخ: الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها. مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، ع. 13. 2017.

العمليات وفقط، لأن التحويل الرقمي لا يعني تحويل وتطوير تجهيزات العمل إلكترونيا ورقميا فحسب، بل يشمل الممارسات الفعلية رقميا على أوسع نطاق.

■ لا توجد ضمن طيات المشروع إشارة لبدائل الفشل في حالة وجوده، أو ما يسمى بالتحديات والمعوقات المحتملة والخطط البديلة لتجاوزها.

■ الفترة الزمنية المخصصة لتنفيذ المشروع أو توفير البيئة المناسبة لتنفيذه غير كافية تماما، وتم ضبطها بتسرع تحت ضغط الاتفاقيات الدولية في مجال خطط التنمية المستدامة عالميا، والتي تنص في مجملها على ضرورة الوصول إلى مجتمعات رقمية وبيئات تنموية مستدامة بحلول عام 2030، والتي بدئ العمل على تحقيقها منذ سنة 2003 وحتى قبلها. حيث أن ما يوحي بعدم نجاح المشروع هو عدم اعتماد عامل الزمن كمتغير أساسي ضمن الاستراتيجية وانتهاج منحى الدفع إلى الأمام دون دراسة فعلية للواقع.

■ بالرغم من أن مضمون الاستراتيجية متوازن وشامل إلا أن مؤشرات الواقع وطنيا توحى بعدم التمكن من تنفيذه في الأجل القريبة، كوننا لا زلنا لم نحقق بعد اكتفاء في مجال تصنيع التكنولوجيات الرقمية وتطبيقاتها، ولا نمتلك البيئة الاتصالية الشاملة والمتوازنة المناسبة، ولا نملك منظومة أمنية سيبرانية، ولا نطبق القوانين بالشكل المطلوب حسب مضامينها في شكلها التقليدي، ولا نملك بعد بيئة وبنية اقتصادية مناسبة، كما أننا لا نملك مجتمعات منظمة تقليديا نضمن من خلالها تحولا في التعاملات بشكل رقمي. وللوصول إلى ذلك من الضروري إعادة النظر أولا في عمل المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والصحية والتعليمية تقليديا، ثم استنساخ التجربة رقميا ومن ثم تحويلها إلى الأشكال الرقمية بطريقة سهلة وسلسة، وبالتالي فإن التحويل الرقمي وطنيا حسب ما تستهدفه الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي يبقى قابلا للتطبيق ولكن مرحليا وعلى فترات طويلة ما لم يتم تدارك المعوقات والتحديات المذكورة في هذه الورقة.

خاتمة:

لقد وضعت العديد من الاستراتيجيات في مجالات التنمية والاقتصاد والصحة والتعليم والثقافة والمناخ والسلام والأمن والعدالة منذ أواخر القرن الماضي لتظهر نتائجها مطلع سنة 2030، كاتفاق عالمي في إطار ما يسمى بالعولمة والقرية الكونية،

5. فهمية بلول: محو الامة الرقمية خيار استراتيجي لتفعيل التحول الرقمي في الجزائر. مجلة القانون، جامعة غليزان، مج.12.ع.02. 2023.
 6. المحافظة السامية للرقمنة: الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أوث 2024، (<https://hcn.dz/SNTN-Ar.pdf>)،
 7. محمد الأمين جيلالي: بالأرقام.. الدفع الإلكتروني يتوسع في الجزائر على حساب "الكاش". جريدة أوراس الإلكترونية، (<https://www.awras.com/>)
 8. محمد لهوازي: الجزائر تطلق أول استراتيجية وطنية للتحويل الرقمي، جريدة الإخبارية الإلكترونية، (<https://elikhbaria.dz>)،
 9. نديم منصوري: العدالة الرقمية الرشيدة هي الهدف المنشود، مجلة أفق (إلكترونية)، مؤسسة الفكر العربي، (<https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoelectronic-article-details?id=1524>)،
 10. وكالة الأنباء الجزائرية: الإعلان عن مضمون الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي لأفاق 2030، الجزائر، (<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/180022-2030>)
-
1. محمد لهوازي: الجزائر تطلق أول استراتيجية وطنية للتحويل الرقمي، جريدة الإخبارية الإلكترونية، (<https://elikhbaria.dz>)، تاريخ التصفح: (23.00، 2025/07/15).
 2. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (الجزائر): مرصد سوق الأنترنت في الجزائر، الثلاثي الثاني 2025، (<https://www.arpce.dz/ar/file/g7k0z6>)، تاريخ التصفح: (23.00، 2026/01/03).
 3. محمد الأمين جيلالي: بالأرقام.. الدفع الإلكتروني يتوسع في الجزائر على حساب "الكاش". جريدة أوراس الإلكترونية، (<https://www.awras.com/>)، تاريخ التصفح: (23.26، 2026/01/03).
 4. فهمية بلول: محو الامة الرقمية خيار استراتيجي لتفعيل التحول الرقمي في الجزائر. مجلة القانون، جامعة غليزان، مج.12.ع.02. 2023. ص-ص. 26-43.
 5. عبد الإله شوثري، مريم بونيبي: دور الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر- رؤية 2030. مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج. بجاية، مج.18.ع.01. جوان 2023. ص-ص. 406-424.
 6. فضيل دليو، عاطف كلاج: الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها. مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، ع. 13. 2017. ص-ص. 55-62.
 7. صبرية بن عطا الله، أحمد تميزار: استراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية: من الرؤية إلى التطبيق العملي. مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة، مج.03. ع. 02. ديسمبر 2024. ص-ص. 21-37.
 8. عبد الإله شوثري، مريم بونيبي: المرجع نفسه.
 9. صبرية بن عطا الله، أحمد تميزار: المرجع نفسه.
 10. نديم منصوري: العدالة الرقمية الرشيدة هي الهدف المنشود، مجلة أفق (إلكترونية)، مؤسسة الفكر العربي، (<https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoelectronic-article-details?id=1524>)، تاريخ التصفح: (23.40، 2025/07/17).
 11. المرجع نفسه.
 12. المرجع نفسه.
 13. المحافظة السامية للرقمنة: الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أوث 2024، (<https://hcn.dz/SNTN-Ar.pdf>)، تاريخ التصفح: (14.00، 2025/07/10).
 14. لهوازي محمد: المرجع نفسه.
 15. وكالة الأنباء الجزائرية: الإعلان عن مضمون الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي لأفاق 2030، الجزائر، (<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/180022-2030>)، تاريخ التصفح: (16.00، 2025/07/10).
 16. المرجع نفسه.
 17. المرجع نفسه.
 18. عبد الإله شوثري، مريم بونيبي: المرجع نفسه.
 19. نديم منصوري: المرجع السابق.